الفصل الأول

جيل العجز

لستر ر . براون

ترجمة د . فوزي سهاونة

منـذ أربعـين عاماً والولايات المتحدة والاتحاد السوفياني متورطان في سباق التسلح الذي استنفذ جزءاً كبيراً من طاقات هاتين الدولتين ومواردهما، ذلك لأن كلا منهما مصمم على الحصول على تفوق عسكري استراتيجي بغض النظر عن التكاليف. لقد سيطرت هذه المنافسة ليس على العلاقات بين الدولتين وحسب، بل على جيل من الشؤون العالمية أيضاً. ووصلت التكاليف إلى مستوى أعلى مما تتحمله موازانـات كلتـا الدولتين العظميين وإلى حصة غير متوازنة من الدخل القومي المخصص للأغـراض العسكرية. كذلك استنفذت هذه الأمور الجزء الأكبر من جهد القادة السياسيين في واشنطن وموسكو وغيرهما وحولت اهتمامهم بعيداً عن مسائل أخرى بما في ذلك تهديدات الامن التي ظهرت مؤخراً.

لقـد ادى قرار الـولايات المتحـدة الدخول في سباق التسلح في بداية عقد الثمانينـات إلى زيادة المصروفـات العسكرية إلى مستويات جديدة. ولما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لزيادة الضرائب أو تخفيض مصروفاتها في مجالات اخرى فقد ادى ذلك إلى ظهور عجز في الموازنه بحيث اصبح من الصعب تمويل مثل هذا التـوسع العسكري في زمن السلم. ونتيجة لتراكم العجز منذ عام ١٩٨٠ فقد اصبحت دائـرة المـوازنة المستقرض الرئيسي في اسواق المال ومنافساً للمؤسسات الخاصة في مجال الاستثمار الرأسمالي. هذا بدوره أدّى إلى ارتفاع في معدلات الفائدة

إلى مستوى لم يسبق له مثيل، وإلى ذيادة قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الاخرى مما قلل من امكانية منافسة الصادرات الاميركية في الاسواق العالمية.

أدى انخفاض المقدرة التنافسيه وارتفاع التكاليف بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلى تثبيط الاستثمار في زيادة الطاقة الصناعية وساهم في تخفيض طاقتها الصناعية. هذا واغرقت المستوردات التي تنتجها المصانع الحديثة الاكثر كفاءة الكثير من الصناعات الاساسية كصناعة الحديد والفولاذ. وخسرت الولايات المتحدة مليوني فرصة عمل في مجال الصناعة من جراء الاستيراد منذ بداية العجز المالي[1].

تأثرت جميع القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الزراعي والصناعي في الولايات المتحدة نتيجة تدهور مركزها التنافسي كما قلل ارتفاع قيمة الدولار من مقدرة المزارع الامريكي على المنافسة في الاسواق العالمية مما ادى إلى تخفيض اسعار السلع وانخفاض الدخل الزراعي، لهذا، لن يتم سداد جزء من الدين الزراعي الذي بلغ ٢١٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٥. إن رهن الممتلكات الزراعية الذي وصل اليوم إلى اعلى مستوى له منذ الكساد العظيم قد ادى إلى اضعاف النظام المصرفي إلى درجة افزعت مسؤولي المصارف الفدرالية[2].

ادى سباق التسلح في الاتحاد السوفياتي، كذلك، إلى تخفيض مستوى المعيشة وتحويل الطاقات السياسية بعيداً عن التحديثات الضرورية. وحتى يتمكن الاتحاد السوفياتي من المحافظة على مركزه في سباق التسلح، في الوقت الذي يبلغ انتاجه الاقتصادي نصف انتاج الولايات المتحدة، فأن عليه ان يكرس ضعف ما كان يمكن ان يكرسه من الانتاج القومي للمجهود الحربي. لهذا فان الاقتصاد السوفياتي في ورطة كبيرة. وعندما يحاول الاتحاد السوفياتي الخروج من المراحل الاولية من التنمية الصناعية نحو اقتصاد حديث متنوع تظهر الآثار السلبية لسيطرة الدولة. سيواجه الزعيم السوفياتي الشاب، صاحب التفكير الاصلاحي، ميخائيل غورباشف صعوبات في البدء في الاصلاحات التي يحتاجها الاقتصاد إذا لم تتم

السيطرة على سباق التسلح .

ونتيجة لانشغال القوتين الاعظم ببعضهما البعض فقد اخفقتا في ملاحظة ان الجغرافيا السياسية للعالم يعاد صياغتها بحيث يرتبط مفهوم الامن باعتبارات اقتصادية اكثر من الاعتبارات العسكرية التقليدية . وفي الوقت الذي ركزت فيه القوتان العظميان جهودهما على المنافسة العسكرية باتت اليابان تتحداهما في المجالات الاقتصادية .

فبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، اصبحت تحت حماية الولايات المتحدة الدفاعية ومنعت من الدخول في سباق التسلح من قبل الدول المتحالفة وسمح لها بتطوير قوة دفاعية صغيرة مسلحة تسليحاً خفيفاً . وفي غياب التكاليف الحربية التي كان من الممكن ان تستنزف قدراتها الادارية والعلمية فقد تحركت اليابان باتجاه مكان الصدارة الاقتصادية ، وعملت الادخارات المحلية والمصروفات العسكرية القليلة على زيادة الاستثمارات في مصانع جديده واجهزة جديدة مما خلق احدث اقتصاد متطور تكنولوجياً في العالم .

واذا قيست مقدرة اليابان بالمنافسة في الاسواق العالمية والاستثمارات الخارجية فإنها لا شك تحسن مركزها باستمرار بالنسبة إلى الدولتين الاعظم . لقد سبق معدل دخل الفرد في اليابان نظيره في الاتحاد السوفياتي في اواسط الستينات وهو يقترب الآن من معدل دخل الفرد في الولايات المتحدة . وفي مجال التجارة بلغت صادرات اليابان ضعف صادرات الاتحاد السوفياتي ؛ وإذا استمرت الاتجاهات الحالية ستسبق اليابان الولايات المتحدة وتصبح الدولة التجارية الاولى في العالم قبل حلول عام ١٩٩٠[٣] .

ارتفعت الاستثمارات اليابانية في الخارج في السنوات الاخيرة . ففي حين كانت موجودات اليابان الخارجية اقل من ١٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠م ارتفعت اليوم إلى أكثر من ١٢٠ بليون . وبينما كانت الولايات المتحدة ، ولفترة طويلة من الزمن المستثمر الرئيسي فيما وراء البحار حيث وصلت موجوداتها في الخارج إلى

١٤٧ بليون في عام ١٩٨٢، اصبحت اليوم دولة مديونة ـ وذلك سقوط من مركز القيادة لم يسبق له مثيل. لقد اختفى فائض استثمارات الولايات المتحدة في الخارج بين ليلة وضحاها(٤).

تعتبر اليابان في المجال الاقتصادي الدولي في مستوى لوحدها. وجاء هذا نتيجة لعاملي التجارة الدولية والنمو المطرد في الموجودات الخارجية مما اعطى اليابان دوراً دولياً لم تعد تحتكره الولايات المتحدة. لقد بلغت صادرات اليابان في عام ١٩٨٥ حوالي ١٧٤ بليون دولار وإذا اضفنا إلى هذا الرقم موجوداتها في الخارج البالغة ١٢٥ بليون دولار يصبح المجموع ٢٩٩ بليون دولار. وبالمقارنة فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة ٢١٧ بليون دولار، وصافي موجوداتها الخارجية ناقص ١٠٠ بليون دولار وبهذا يصبح المجموع ١١٧ بليون دولار أي ثلث رقم اليابان(٥).

في بادىء الامر كانت اليابان قد ابعدت من سباق التسلح الدولي وها هي الآن قد تعلمت اصول السياسة الطبيعية مدركة ان القوة العسكرية في عصر الذرة لها قيمة محدودة وان التأثير السياسي ينبع من القوة الاقتصادية الناتجة عن الانتاجية العالية والاقتصاد التنافسي الدولي. يسعى اليوم العديد من حكام الولايات الامريكية ورؤساء بلديات مدنها إلى جذب رأس المال الياباني إليها، ويذهب كذلك العديد من وفود العالم الثالث إلى اليابان بحثاً عن الاستثمار والتكنولوجيا. هذا ويعتبر النموذج الياباني للعديد من دول العالم الثالث أكثر جاذبية من الاقتصاد السوفياتي المثقل بالمشاكل او الاقتصاد الامريكي المثقل بالديون(٦).

هناك دولة أخرى تفهم اصول السياسة الطبيعية هي الصين. وبالرغم من مشاركتها حدوداً طويلة (٣٠٠٠ كم) مع الاتحاد السوفياتي فانها، منفردة، قررت تخفيض مصروفاتها العسكرية من ١٤٪ من مجمل الدخل القومي قبل عقد من الزمان إلى اقل من ٧,٥٪ في عام ١٩٨٥. وفي الوقت نفسه زاد القاده الصينيون استثماراتهم في قطاع الزراعة وفي صناعة السلع الاستهلاكية وزادوا كذلك من جهودهم لاستعادة وحماية البيئة الطبيعية للاقتصاد عن طريق زيادة المصروفات في

مجال اعـادة التحـريج واستصـلاح الاراضي الصحراوية، واهم من هذا تنظيم الاسرة. وفي الواقع تعرف الصين الامن بلغة اقتصادية وبيئية[٧].

ولسوء الحظ فإن الدولتين الاعظم اللتين تديمان سباق التسلح ليستا ضحايا هذا التسلح وحدهما بل العالم أجمع لأن سباق التسلح يحول الانتباه بعيداً عن ديون العالم الثالث التي تضعف النظام المالي العالمي او عن تدهور البيئة الذي يقوض ركائز الاقتصاد العالمي.

العجز والدين

من النادر جداً ان يستحوذ العجز والدين على انتباه العالم. لقد بلغت مديونية الولايات المتحدة في السنوات الست الماضية نفس القدر الذي بلغته في القرنين السابقين. هذا وتهدد ديون العالم الثالث الخارجية وخصوصاً ديون امريكا اللاتينية وافريقيا استقرارية المالية الدولية. وبالرغم من ان ارتفاع اسعار البترول قد ساهم في تكديس الديون في هاتين القارتين، فان سؤ ادارة الاقتصاد وتدهور الانظمة البيئية وانخفاض كميات الامطار قد رفعت مديونية افريقيا إلى مستويات يصعب التعامل معها. ان ارتفاع ديون الحكومة الفدرالية الاميركية التي تزيد على ٢ ترليون Trillion اليوم، وديون العالم الثالث الخارجية التي تزيد على ٨٠٠ بليون ستكونان وباءً على اقتصاد العالم لعقود قادمة[٨].

ان ديون الـولايات المتحـدة المتزايده والناتجة اساساً عن زيادة المصروفات الـدفـاعية تشكل مصدر اهتمام لصانعي القرارت الاقتصادية في العالم. وعندما وصل سباق التسلح إلى أوجه في الثمانينات ارتفعت مصروفات هذا القطاع بشكل درامي. وبلغت المصروفات الدفاعية للولايات المتحدة ١٣٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وارتفعت إلى ٢٧٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ (انظر شكل ١). ان هذه الزيادة لسؤ الحظ المسؤولة عن الزيادة في عجز الموازنة لم يصاحبها زيادات مساوية لها في التحصيل الضريبي، ولهـذا اتسعت الهـوة بين المصروفـات الفـدرالية والعائدات ووصلت إلى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً في السنوات الاخيرة[٩].

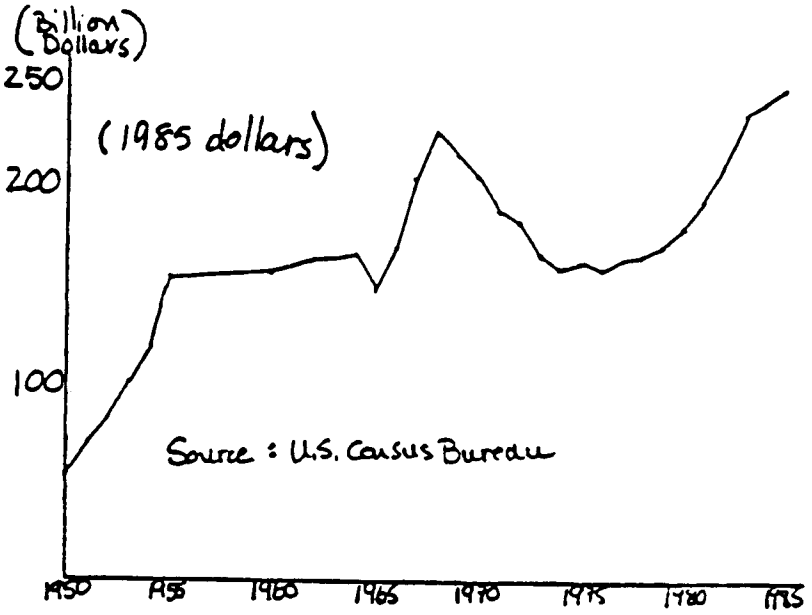

شكل ١-١ . النفقات العسكرية للولايات المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥ .

نتيجة لهذا نما الدين الفدرالي بمعدلات لم يسبق لها مثيل (انظر شكل ٢) . ان الديون المتزايده وما يصاحبها من معدلات عالية للفائدة وارتفاع سعر الدولار قد خلقت العديد من المشاكل الاقتصادية للولايات المتحدة وللعالم. ومن بين الاجراءات ان يتم تمويل العجز جزئياً، عن طريق تدفق رؤوس الاموال من دول اخرى. وربما للمرة الاولى في التاريخ نجد ان ادخارات الناس في الدول ذات الدخل المتدنى تستعمل او تستغل لتمويل النمو في الاستهلاك في المجتمع المترف(١٠).

حظيت مشاكل ديون العالم الثالث باهتمام العالم بعد ان وصل عجز الدول عن وفاء ديونها إلى حدود الازمة. وابرزت المكسيك ازمة الديون في عام ١٩٨٠ عندما جاء وزير ماليتها، جيزوس سيلفا هيرزوغ، إلى الخزانة الاميركية واعلن

افلاس دولة المكسيك[١١]. وكما لاحظ محلل الشؤون الخارجية كارن ليساكرز ان قدوم وزير المالية كان بداية لأزمة الديون الدولية التي انتشرت إلى أكثر من اثنتي عشر دولة ذات مديونية وإلى اكثر من الف مصرف مدين ووضعت اكثر من ٣٠٠ بليون دولار من الديون الدولية في مأزق حاد[١٢]. لم تكن المكسيك الدولة الاولى من دول العالم الثالث التي لم تفي بدفع التزامتها على ديونها، لكنها كانت الدولة الكبيرة الاولى التي هددت النظام المالي الدولي.

شكل - ٢ -

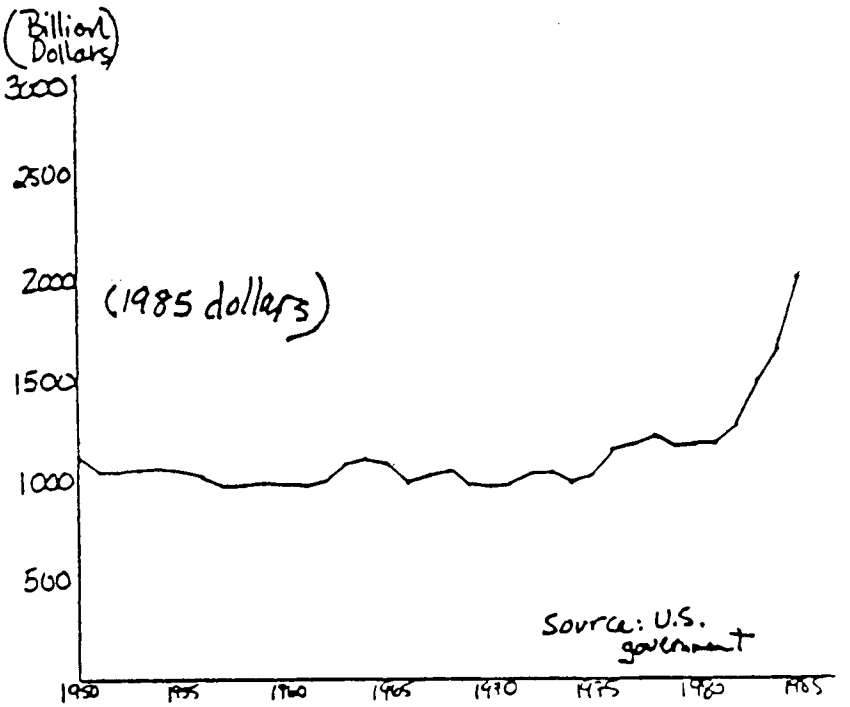

شكل ١-٢. الدين الفدرالي الاجمالي للولايات المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥.

ينسب جزء من نمو الديون الخارجية لدول العالم الثالث بطريقة مباشره وغير مباشرة إلى الزيادة في اسعار البترول في عقد السبعينات حيث كان المستهلكون وصانعوا القرار الحكوميين الذين اعتادوا على النمو السهل الذي وفرته اسعار

البترول الرخيصه خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية كانوا مترددين في تعديل طرق حياتهم وانماط استهلاكهم بما يتناسب والحقائق الجديدة. هذا وقامت حكومات أغلبية الدول النامية في محاولة منها للتقليل من تأثير ارتفاع اسعار البترول وللمحافظة على استمرار نمو الاقتصاد بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، قامت بالاستدانة بشكل كبير في أواخر عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات. وشجعها في ذلك مؤسسات الاقراض الدولية التي كانت تسعى جاهدة لايجاد طرق لاعادة استعمال ودائع دولارات البترول الهائلة.

لقد ادى ارتفاع أسعار البترول، بطريقة غير مباشرة، إلى إبطاء نمو الاقتصاد العالمي وبالتالي نمو في أسواق المواد الخام، وادى كذلك إلى تحريك برامج المحافظة على الطاقة التي اشتملت على اعادة استعمال الكثير من المواد بما فيها الالمنيوم والحديد والنحاس التي كانت تشكل مصدراً للعملة الصعبة للكثير من دول العالم الثالث. ونتج عن هذا انخفاض في أسعار المواد الخام المصدرة وبالرغم من ان ارتفاع اسعار البترول قد فطمت العالم عن طريق استهلاكه المسرفة، فانها خلقت وراءها العديد من المشكلات.

ان مفتاح الازمة المالية في دول العالم الثالث هي العلاقة بين الدفعات المستحقه على الديون وعوائد الصادرات. ومن القواعد الاساسية لتقييم الوضع المالي للمستدينين تجنب اقراض الدولة عندما تزيد فوائد ديونها على ٢٠٪ من مجموع صادراتها[١٣]. ان الاقتراض المتزايد ومعدلات الفائدة المتزايده والركود الاقتصادي العالمي في اوائل الثمانينات قد دفع العديد من دول العالم الثالث بعيداً عن نقطة البداية (بداية سقوطها في هذا المأزق) ولم يكتف العديد من الدول ذات الاوضاع المالية السيئة كالارجنتين وبوليفيا ومصر والباكستان والسودان بتجاوز هذه النقطة بل تجاوزتها بكثير حيث اصبحت تدفع اكثر من نصف عائداتها من التصدير لسداد الفوائد على ديونها. (انظر جدول ١)

جدول ١ ـ ١ بعض الدول المديونه التي وصلت دفعات الفوائد على قروضها الخارجية إلى اكثر من ٢٠٪ من مجمل صادراتها ١٩٨٤ .

الدولة	مجموع الديون الخارجية	النسبة من الصادرات الخارجية المخصصة لسداد الديون (١)
	بليون دولار	(نسبة مئوية)
السودان	٩	٨٠
الارجنتين	٤٨	٥٦
بوليفيا	٥	٤٨
تشيلي	٢٠	٤٤
البرازيل	١٠٢	٣٨
المكسيك	٩٧	٣٦
البيرو	١٤	٣٣
الفلبين	٢٦	٢٨
الاكوادور	٧	٢٤
المغرب	١٣	٢٣

١ ـ ترتفع النسبة اذا اضيفت دفعات رأس المال الاصلي .

Source: Morgan Guaranty Trust Company, New York, Private communication, Nov. 6, 1985, Sudan data from U.S. Dept. of Agriculture, Economic Research Service, Agricultural Outlook, washington, D.C, Oct. 1985.

ان الاستراتيجية الحالية للتعامل مع ديون العالم الثالث الكبيرة التي طورها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنوك الدولية ودعم منها تقوم على ثلاثة عناصر رئيسة الأول هو توسيع الاسواق لصادرات دول العالم الثالث من خلال نمو مستمر في اقتصاد الدول الصناعية. ويتطلب العنصر الثاني تحسينات بنيويه في اقتصاديات دول العالم الثالث مقابل اعادة جدولة الديون. وتشتمل هذه التغييرات على تخفيض في الواردات والمصروفات الحكومية وزيادة في التوفير والتصدير وتخفيض في قيمة العمله لتحسين الميزان التجاري. أما العنصر الثالث والذي يتوقع ان يتبع التحسينات في الظروف الاقتصادية فيشتمل على استئناف تدفق رأس المال الصافي من الدول المدينة(١٤).

لقد نجحت هذه الطريقة بتجنبها تخلفاً واسع النطاق في دفع الديون كان من الممكن ان يعرض النظام المصرفي الدولي للخطر. وقد تم اصلاح اوضاع العجز التجاري لمعظم الدول المدينة أو كما حدث بالنسبة للبرازيل عندما اظهرت فائضاً تجارياً معتدلاً. ان كسب الوقت بطريقة صندوق النقد الدولي قد فسح المجال أمام البنوك الدولية لزيادة احتياطاتها مقابل ديون العالم الثالث وبالتالي تقليل المخاطرة. لكن هذه الاستراتيجية لم تساعد على اعادة أمد النمو في الدول المدينة، بدليل ان الدخول اليوم هي اقل مما كانت عليه عندما بدأت المشكلة قبل أربع سنوات. وهذا ويستمر تسرب رؤوس الاموال من معظم الدول مما يشير إلى فشل في إعادة ثقة المستثمرين.

وتظهر وثائق Morgan Guaranty Trust ان مجمل الناتج المحلي الحقيقي للفرد قد انخفض في ٩ من كل ١٠ دول مدينة بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥. (انظر جدول ٢)، وتراوحت الانخفاضات من ٥,٦٪ في البرازيل إلى ٢٥٪ في نيجيريا. اما بالنسبة للدول مجتمعة فقد انخفض الدخل الفردي حوالي ١٠٪ خلال الفترة القصيرة هذه. والأسوأ من هذا أن هناك أملاً ضئيلاً جداً بتحسين مستويات المعيشة.

جدول ١ ـ ٢ التغير في مجمل الناتج المحلي للفرد بين عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ وعام ١٩٨٥ في ١٠ دول رئيسة مديونه

الدولة	التغير في مجمل الناتج المحلي للفرد (بالنسبة المئوية)
الارجنتين	-١و١٧
البرازيل	-٦و٥
التشيلي	-٤و١٤
الاكوادور	-٣و٦
المكسيك	-٩,٤
البيرو	-١٣,٧
فنزويلا	-١٧,١
نيجيريا	-٢٥,٠
الفلبين	-١٤,١
يوغوسلافيا	+١,٥
المتوسط	-٩,٨

Source: Morgan Guaranty Trust Company, World Financial Markets, New York, September/ October 1985.

ومع بداية عام ١٩٨٦ يبدو ان خطة صندوق النقد الدولي لادارة ديون العالم الثالث لا تسير كما كان متوقعاً، لأن ما ظهر وكأنه ابطاء مؤقت في النمو الاقتصادي العالمي هو في الحقيقة ابطاء مزمن. وبالاضافة إلى القيود التي فرضتها نهاية فترة رخص الطاقة فان تدهور قاعدة الموارد الطبيعية تؤثر على احتمالات التحسن الاقتصادي للعديد من دول العالم الثالث. (انظر الفصل ٢).

في افريقيا يزيد العجز الغذائي من مشاكل العجز التجاري في جميع أنحاء القارة، حيث نجد ان ٤٠٪ من الافريقيين يعيشون في دول انخفضت فيها الانتاجية الزراعية اليوم إلى اقل مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً وذلك بسبب انجراف التربة الشديد، وهذا ايضاً يزيد من اجمالي الديون الخارجية. حتى لقد ارتفعت قيمة مشتريات الحبوب من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٣، والرقم الأخير هو ٩ اضعاف الرقم السابق(١٦).

من العقبات التي تقف في وجه جهود دول العالم الثالث في دفع ديونها هي زيادة ديون الولايات المتحدة. سيؤدي هذا إلى استمرار ارتفاع معدلات الفائدة في اسواق النقد العالمية وإلى اضعاف الاقتصاد الاميركي وبالتالي سوق اصغر بالنسبة لصادرات العالم الثالث. وهذا بدوره يقلل من مقدرة الولايات المتحدة على ان تلعب دوراً قيادياً في اي محاولة لحل عبء الديون.

لقد حان الوقت للتفكير الجاد. عبر وزير خارجية السودان السيد ابراهيم طه ايوب عما يدور في افكار قادة العالم الثالث عندما قال «انه من الواضح اننا لا نستطيع ان نخدم وندفع فوائد الديون في الوقت الذي نحاول ان نوفر لشعوبنا الحدّ الادنى من المعيشة من اجل البقاء»(١٧). ان قول السيد ايوب هذا يصف حقيقة جديدة بالنسبة لبلده وبلدان اخرى لم يدركها العالم بعد.

العجز البيئي

ان العجز الاقتصادي الذي وصفناه قد يتصدر العناوين الرئيسة، ولكن العجز البيئي سيسيطر على مستقبلنا. تظهر لنا التقارير المحاسبية عجزاً اقتصادياً عندما يظهر في بلد ما ولكنها لا تبين لنا عندما يبدأ النظام البيئي لمورد ما، كالغابات مثلاً، بالتدهور. فالعجز البيئي الناتج عن ازالة الغطاء النباتي أو انجراف طبقات التربة العليا لا يظهر أو قد لا يلاحظه أحد إلا بعد ان يؤثر على المؤشرات الاقتصادية، وعندها سنجد ان الطلب الزائد سيستهلك المورد نفسه وبذلك يتحول المورد المتجدد إلى مورد غير متجدد.

وعندما يحلل المؤرخون عهد الدين هذا سيكتشفون ان للعجز الاقتصادي والبيئي جذوراً متشابهة لان كليهما يعكس عمليات وقيماً متشابهة أيضاً. وفي بعض الاحيان تكون هذه ناتجة عن خطأ في الحسابات، ولكنها تنتج في غالب الاحيان عن فقدان النظام الاجتماعي، ومن قرار يهدف لسد حاجات ورغبات الحاضر على حساب الغد. وهذا يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد نفسه وإلى انخفاض اقتصادي.

وبالرغم من تشابه الاسباب فان العجز الاقتصادي يختلف عن العجز البيئي في تأثيرهما؛ فالعجز الاقتصادي لا يخفض الانتاجية الاقتصادية الموروثة بشكل مباشر، بينما يعمل العجز البيئي على ازالة قاعدة مورد ما تعتمد عليه الانتاجية الاقتصادية. على سبيل المثال، قد يفقد مزارع مزرعته لسداد الديون المترتبة عليه ولكن المزرعة لا تفقد انتاجيتها، ولكن اذا كان المزارع يواجه عجزاً بيئياً، كفقدان طبقات التربة العليا بسبب الانجراف، عندها تصبح المزرعة عديمة الفائدة ويجب تركها.

ويظهر العجز البيئي عندما يزيد الطلب على النظام الطبيعي عن مقدرة النظام على تلبية الطلب. (انظر جدول ٣) عندما تكون كمية الاخشاب المزالة من الغابة اكبر من النمو الجديد، عندها تبدأ الغابة بالتقلص وفي النهاية تختفي. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الثروة السمكية، اي عندما تصبح الكمية التي تستخرج أكبر مما يمكن ان يتجدد تبدأ الثروة السمكية بالانخفاض،واذا استمر الاستخراج الزائد فستختفي الثروة السمكية. واذا استمر الطلب على نظام بيئي معين إلى ابعد من الحدود المعقولة ستتقلص قاعدة المورد مع مرور الزمن، وفي غياب الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع ستتسارع عملية تخريب هذا المورد تاركة للمجتمع القليل من الوقت لمعالجة الوضع.

ومن بين الطلب الزائد على موارد الارض الطبيعية، يعتبر الطلب على الغابات اكثرها وضوحاً، حيث تتم ازالة الغابات من اجل الزراعة ولأغراض الوقود وصناعة الورق وغير ذلك. وفي منتصف عقد الثمانينات نلاحظ ان كل دولة

في افريقيا تخسر الغطاء النباتي فيها. والواقع العالمي يشبه الوضع الافريقي إلى حد كبير. هناك دولتان فقط في العالم هما كوريا والصين تزرعان اعداداً من الاشجار اكبر من الاعداد التي تقطع[١٨].

تـواجـه الغابات في الدول الصناعية مشاكل التلوث الكيماوي الناتج عن زيادة استهلاك الوقود وزيادة كمية ثاني اكسيد الكبريت واوكسيدات النتروجين ومستـويات الأوزون. ويلاحظ ان تلوث الهواء والامطار الحامضية تضر وتخرب الغـابات في الدول الصناعية في امريكا الشمالية وأوروبا والاتحاد السوفياتي.لقد انتشر الضرر إلى جميع الـدول الصنـاعية الاخـرى مع ان بعضهـا كبـولـونيـا وتشيـكوسلوفاكيا والمانيا الغربية تعاني اكثر من غيرها[١٩].

ان القوى الديموغرافية التي تزيد الضغط على غابات العالم الثالث تضغط على الغطاء النباتي من الاعشاب والحشائش وان زيادة اعداد القطعان بنفس سرعة زيادة البشر تؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي في افريقيا والشرق الاوسط وشبه القارة الهندية وامريكا الوسطى، حتى وصل التدهور في بعض الاقطار إلى الحد الذي يجعل القضاء على الحيوانات هو الحل الوحيد الممكن[٢٠].

جدول ١ ـ ٣ استنزاف الموارد المؤثرة بصورة ضارة للاقتصاد العالمي

المـورد	مدى الاستنزاف
الغابات	تختفي الغـابـات الاستوائية في العالم بمعدل ٢٪ سنوياً. وتبلغ الذروة في غرب افريقيا وجنوب شرق آسيا عندما تختفي غابات المناطق الرطبة بحلول نهاية هذا القرن. اما الغابات التي كانت في حالة توازن في المناطق المعتدلة فانها تعاني من تلوث الهـواء والامطار الحامضية حيث يمكن رؤية الغابات الميتة في المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا.

مناطق الأعشاب

ادي الضغط المتـزايد على منـاطق الاعشـاب، كما ادى الضغط على الغابات والتربة، إلى تدهور تلك المناطق وخصوصاً في افـريقيا والشرق الاوسط. هذا ويتم القضاء على القطعان بشكل واسع في أنحاء متفرقة من افريقيا.

مصايد الاسماك

لقد انتهى النمو السريع في صيد الاسماك الذي كان سائداً في عقد الخمسينات والستينات حيث اصبح الصيد الزائد هو القـاعـدة وانخفض نصيب الفـرد من الاسماك ١٥٪ منذ عام ١٩٧٠ وبلغ الانخفاض أوجه في دول العالم الثالث كالفلبين مثلاً.

التربة

زادت نسبة انجراف التربة عن تلك التي تتكون في ٣٥٪ من اراضي العـالم الزراعية، حيث يفقد العالم ٧٪ من الطبقة العليا من التربة في كل عقد من الزمان. وتظهر آثار هذا بوضوح في افـريقيا حيث يعيش ٤٠٪ من النـاس في دول انخفضت انتاجية اراضيها عما كانت عليه قبل جيل واحد.

المياه

يؤدي الـطلب المتـزايد على المـاء في الامـاكن التي يزيد المستخرج منها عن الذي يعود إلى الارض إلى ندرة الماء، هذا ونجد انخفاض طبقات الماء في الارض في جميع قارات العالم وفي مناطق انتاج الغذاء الرئيسه. ويتم سحب المياه من مناطق الري إلى المنـاطق السكنية في العـديد من المنـاطق ومنهـا اجزاء من الولايات المتحدة.

البترول

ادى ازدياد اسعـار البترول، المصدر الرئيسي للوقود، إلى خفض معدل النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٧٣، ويعود بعض من هذا إلى التجاوب غير الصحيح لارتفاع اسعار البترول من قبل بعض الدول. ان التقدم في ايجاد البديل يسير بشكل بطيء جداً.

Source: Worldwatch Institute, based on various sources.

لم يصل الطلب على الغذاء البحري في معظم حقب التاريخ حدود ما هو متوفر في البحار والمحيطات، ولكن بعد ان تضاعف عدد السكان منذ عام ١٩٥٠ ازداد الطلب على الثروة السمكية. بلغت الزيادة في صيد الاسماك ٥٪ سنوياً بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠، وهذا المعدل اعلى من معدل النمو الاقتصادي العالمي. ولكن هذا تغير فجأة بعد عام ١٩٧٠ عندما انخفض النمو السنوي إلى ١٪ حيث اصبح الصيد الزائد هو القاعدة؛ وهكذا بدأ قطاع هام من القطاعات الاقتصادية العالمية بالتراجع(٢١).

ولعلَّ من اهم ما يقلق الناس فقدان طبقات التربة العليا. يعتبر انجراف التربة أمراً طبيعياً، ولكنه عندما يزيد عما يمكن أن يتكون من التربة، كما هو الحال في ٣٥٪ من المناطق الزراعية في العالم، تبدأ الانتاجية الزراعية بالانخفاض ان فقدان طبقات التربة العليا المتراكم الذي يؤثر على الدول النامية والمتقدمة بدأ يؤثر على اقتصاديات انتاج الغذاء. تستطيع الدول المتقدمة تعويض الخسارة الناجمة عن الانجراف عن طريق التسميد، ولكن هناك ١٤ دولة من دول العالم الثالث، ومعظمها في افريقيا، اصبح فقدان التربة يؤثر على انتاجية الارض(٢٢).

أصبحت المياه نادرة في اجزاء من العالم مما يؤثر على النمو الزراعي والصناعي، وينتج العجز عادة من نمو في الطلب يزيد عما هو متوفر محلياً، او من ازالة الغطاء النباتي ـ الاشجار ـ مما يؤدي إلى زيادة كمية الماء الجاري وبالتالي تقل كمية المياه المتبخرة والتي تدخل طبقات الارض وتواجه بعض الدول مشاكل مائية نتيجة النمو السريع في الطلب وانخفاض ما يدخل إلى طبقات الارض وانخفاض كميات الامطار وغير ذلك.

ويمثل العجز البيئي، سواء كان عجزاً في الغابات او التربة او الثروة السمكية او موارد الماء، استدانة من المستقبل، وزسيدفع اطفالنا واحفادنا ثمن رغبتنا في العيش بطريقة اكبر من إمكاناتنا.

خفض العجز في البترول

لقد تم تخفيض العجز في استيراد البترول في الوقت الذي ينمو فيه العجز الاقتصادي والبيئي، فانخفض استيراد البترول في الولايات المتحدة ـ اكبر مستورد في العالم ـ من ٨,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٧ إلى ٥,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٤ أي بنسبة ٣٨٪. وانخفض استيراد اوروبا ايضاً من ١٥,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٨,٦ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٤، اي ما نسبته ٤٤٪. وكذلك انخفض استيراد اليابان، ولو بنسبة اقل، من ٥,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ إلى ٤,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٤[٢٣].

هذا التقليل في الاعتماد على الزيت المستورد قد ساعد في استقرار اسعار البترول وأنهى تهديدات المقاطعة البترولية في المدى القريب على الاقل. وكما سنبين في الفصل الخامس فان انخفاض الاستيراد نتج عن زيادة كفاءة استعمال الزيت، والانتقال إلى موارد طاقة اخرى كالفحم والغاز الطبيعي والطاقة المولدة من الماء والاخشاب والقوة النووية، وزيادة في انتاج الدول التي لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبيك). ان الأتجاه لتقليل الاعتماد على الزيت أصبح أمراً واقعاً ومن المنتظر ان يستمر في المستقبل القريب.

ان زيادة استعمال البترول بكفاءة والبدائل المتوفرة يعملان معاً على تقليل أهمية الزيت كجزء من النشاط الاقتصادي العالمي، عاكساً الاتجاه التاريخي. فقد ازدادت كمية الزيت المستعمله لكل ١٠٠٠ دولار من الانتاج الاقتصادي من ١,٣ برميل في عام ١٩٥٠ إلى ٢,٣ برميل في عام ١٩٧٣، واستمرت هكذا خلال عام ١٩٧٩ قبل البدء بالانخفاض الذي استمر حتى يومنا هذا. ومع انخفاض حدة استعمال البترول للسنة السادسة على التوالي في عام ١٩٨٥ فقد استهلك العالم من البترول كمية أقل بحوالي ٢١٪ لكل وحدة من الانتاج الاقتصادي مما كان عليه عام ١٩٧٩. (انظر جدول ٤).

جدول ١ ـ ٤ كثافة استعمال الزيت كجزء من الانتاج الاقتصادي العالمي، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.

السنة	استعمال الزيت لكل ١٠٠٠ دولار من الانتاج[١]	السنة	استعمال الزيت لكل ١٠٠٠ دولار من الانتاج[١]
١٩٥٠	١,٣٣	١٩٧٦	٢,١٥
١٩٥٥	١,٤٦	١٩٧٧	٢,١٦
	١,٦٧	١٩٧٨	٢,١٤
١٩٦٥	١,٩٠	١٩٧٩	٢,١٥
١٩٧٠	٢,١٧	١٩٨٠	٢,٠٠
١٩٧١	٢,٢١	١٩٨١	١,٩١
١٩٧٢	٢,٢٣	١٩٨٢	١,٨٥
١٩٧٣	٢,٢٧	١٩٨٣	١,٧٩
١٩٧٤	٢,١٣	١٩٨٤	١,٧٤
١٩٧٥	٢,٠٥	١٩٨٥	١,٦٩

١ ـ دولارات عام ١٩٨٠.

Sources: Worldwatch Institute estimates based on Data from British Petroleum company, BP Statistical Review of World Energy (London: 1985); International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington, C.C: various Issues); and Herbert R. Block, Planetary Product in 1980 (Washington, D.C: U.S. Department of state, 1981).

ومنذ عام ١٩٧٣ خفضت جميع الدول الصناعية الغربية والصين شدة استعمال الزيت في نشاطها الاقتصادي، بينما كانت التخفيضات في دول اوروبا الشرقية ذات الاقتصاد المقيد أقل مما في الغرب، واستمرت شدة استعمال الزيت في الاتحاد السوفياتي بالارتفاع في الثمانينات[٢٤].

وعـلى مستوى العالم، نلاحظ ان انخفاض شدة استعمال البترول يعود إلى الزيادة في كفاءة الاستهلاك اكثر مما يعود إلى استعمال البدائل مع ان هذا يختلف من قطاع لآخر. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فان الكسب في كفاءة استعمال الوقود من قبل السيارات الجديدة منذ عام ١٩٧٣ قد خفض الاستهلاك حوالي $\frac{1}{10}$ وبين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٥ ارتفع عدد الأميال لكل غالون من ١٤ إلى ٢٧ أي بزيادة قدرها ٩٠٪. (انظر جدول ٥) اما بالنسبة لجميع الآليات فقد ارتفـع عدد الاميال من ١٣ إلى اكثر من ١٧. بعبارة أخرى، يمكن القول ان السيارة الامريكية قد سارت ٣٢٪ ابعد لكل غالون من البنزين في عام ١٩٨٥ اكثر مما سارته في عام ١٩٧٣.

في المقابل، لعبت بدائل الوقود دوراً لا يكاد يذكر في قطاع السيارات. نعم، استـطاعت الـبرازيل وجنوب افريقيا من التغلب على اعتماد السيارة على الزيت ولكن بتكلفة عالية. استعملت جنوب افريقيا عملية اسالة الفحم بينما انتجت البرازيل الكحول من قصب السكر، ويسير حوالي نصف سيارات هاتين الدولتين على هاتين المادتين الجديدتين. وفي كلتا الدولتين كانت التكاليف بالنسبة للحكومة عالية بينما توزعت الفوائد على القلة القليلة التي تمتلك السيارات(٢٥).

ان النظرة المتغيرة للبترول ـ الوقود المثالي للنقل ـ والوضع الاقتصادي المتحسن قد غيّرا النـظرة البعيدة المـدى بالنسبـة لصنـاعـة السيارات. فقـد ارتفع عدد السيارات المنتجة في العالم من ٨ مليون إلى ٣٠ مليون بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٣ اي بمعـدل ١٠٠ ألف سيارة لكل يوم عمل، وكان هذا الانجاز مماثلاً للزيادة ـ بلغت خمسة اضعاف ـ في انتاج البترول. أما بعد عام ١٩٧٣ فقد انخفض انتاج السيارات لفترة من الزمن ثم عاد وارتفع ووصل إلى أعلى انتاج، فبلغ ٣١ مليون سيارة عام ١٩٧٨ وانخفض الانتاج بعد ذلك لمدة اربع سنوات متتالية. وبعد ان انخفض سعـر البـترول في الثمانينات ازداد انتاج السيارات في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. انه امر مشكوك فيه ان يعود انتاج السيارات إلى سابق مجده كما كان بين عام ١٩٥٠ و عام ١٩٧٣(٢٦).

جدول ١ - ٥ كفاءة وقود السيارات: الولايات المتحدة ١٩٧٠ - ١٩٨٥

السنة	السيارات الجديدة (اميال لكل غالون)	جميع السيارات (اميال لكل غالون)	السنة	السيارات الجديدة (اميال لكل غالون)	جميع السيارات (اميال لكل غالون)
١٩٧٠	١٤,٨	١٣,٦	١٩٧٨	١٩,٩	١٤,١
١٩٧١	١٤,٤	١٣,٦	١٩٧٩	٢٠,٣	١٤,٣
١٩٧٢	١٤,٥	١٣,٥	١٩٨٠	٢٣,٥	١٥,١
١٩٧٣	١٤,٢	١٣,١	١٩٨١	٢٥,٢	١٥,٥
١٩٧٤	١٤,٢	١٣,٤	١٩٨٢	٢٦,١	١٦,٢
١٩٧٥	١٥,٨	١٣,٥	١٩٨٣	٢٥,٩	١٦,٧
١٩٧٦	١٧,٥	١٣,٧	١٩٨٤	٢٦,٥	١٧,٠
١٩٧٧	١٨,٣	١٣,٩	١٩٨٥	٢٦,٩	١٧,٣

Sources: Motor Vehicle Manufacturers Association, Motor Vehicle Facts and Figures, '85 (Detroit, Mich.: 1985); U.S. Census Bureau, Statistical Abstract of the United States 1984; (Washington, D.C: U.S. Goverment Printing office, 1984); Federal Highway Administration, U.S. Department of Transportation, Washington, D.C, Private Communication.

وبخلاف قطاع السيارات، فأن التخفيض الهائل في استعمال الزيت لتوليد الطاقة الكهربائية يعود إلى استعمال انواع اخرى من الوقود وخصوصاً الفحم والقوة النووية والغاز الطبيعي والقوة المولدة من الماء. وفي الولايات المتحدة انخفضت كمية الزيت المستعملة لتوليد الطاقة الكهربائية بمقدار الثلثين او اكثر منذ عام ١٩٧٨ ، وهذا النمط يشبه الانماط في دول إخرى مستورده للبترول(٢٧).

ان النقلة التاريخية من الفحم إلى الزيت التي كانت قد بدأت مع بدايات هذا القرن ضعفت مع ارتفاع اسعار الزيت عام ١٩٧٣ وتم عكسها بعد عام ١٩٧٩. (انظر شكل ٣). يعتبر الفحم الوقود الرئيسي البديل للزيت في الطاقة الكهربائية وقطاعات صناعية أخرى في الدول المستوردة للبترول(٢٨).

في السنوات الاخيرة، حل الغاز الطبيعي محل الزيت على نطاق واسع ولاسباب اقتصادية، حيث تجري البدائل في الاتحاد السوفياتي وفي شرق وغرب

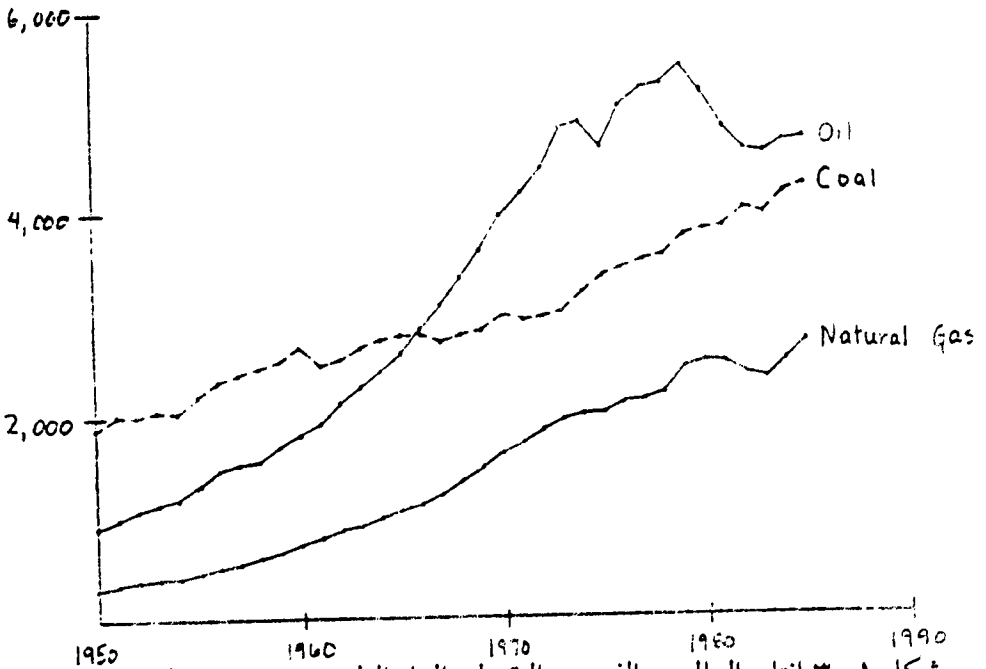

شكل ١ ـ ٣ انتاج العالم من الفحم، البترول والغاز الطبيعي (بوحدات الفحم)، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.

اوروبا، وجميعها تعتمد على الاحتياطي السوفياتي الهائل من الغاز الطبيعي. وبما ان هذا الاحتياطي يصل إلى اسواق اوروبا الغربية عن طريق شبكة دولية من الانابيب لذا سيستمر استعمال هذا البديل لزمن طويل. هذا وان الانتقال من الزيت إلى الغاز الطبيعي يلوث البيئة على نطاق اقل من الانتقال من الزيت رجوعاً إلى الفحم.

بالاضافة إلى الفحم نجد ان الطاقة المولدة من الماء تنمو بمعدل ٣٪ سنوياً منذ عام ١٩٧٩، وقد ساعدت هذه الطاقة على التقليص من كمية الزيت المستعمله في توليد الطاقة الكهربائية في دول العالم الثالث. وتشهد امريكا اللاتينية وآسيا توسعاً سريعاً في توليد الطاقة من الماء، وهناك امكانية هائلة للتوسع في هذا المجال. يقوم كل من الاتحاد السوفياتي وكندا بتطوير مشاريع كبيرة لتوليد الطاقة من الماء، وتنوي كندا بيع جزء من الفائض إلى الولايات المتحدة. وتبذل الصين

ايضاً جهداً كبيراً في توليد الطاقة من الماء من أجل مجهودها الصناعي وتوفير الكهرباء في المناطق الريفية. وهناك ايضاً كميات صغيرة ولكنها تنمو باستمرار من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الحرارية المستخرجة من الارض وتجميع اشعة الشمس وطاقة الرياح وجميعها تحل محل الزيت في توليد الطاقة الكهربائية.

لقد استقر سعر البترول في المدى القصير ولكن على حساب المدى البعيد. ويعتبر النمو في انتاج البترول في الدول غير الاعضاء في منظمة اوبيك عنصراً أساسياً في استقرار سوق الزيت في الثمانينات ولكن من غير المحتمل ان يستمر لفترة طويلة. ومن المتوقع ان يصل انتاج بحر الشمال إلى اعلى مستوى له في السنوات القليلة القادمة ويبدأ بعدها بالانخفاض. ثم ان وصول انتاج الاتحاد السوفياتي من الزيت إلى اعلى مستوى له في عام ١٩٨٣ يتبع وصول الولايات المتحدة إلى هذا المستوى قبل ثلاثة عشر عاماً، وهذا سيؤكد على انخفاض نصيب الدول غير المنتسبة إلى منظمة الاوبيك في انتاج الزيت(٣٠).

ومع نضوب احتياطي الزيت في الدول خارج منظمة الاوبك، ومع انخفاض في الانتاج في بداية التسعينات، ستعود السيطرة في توفير البترول واسعاره إلى دول الشرق الاوسط الاعضاء في منظمة الاوبك والتي ستسيطر عندئذ على نصيب اكبر من انتاج الزيت العالمي اكثر مما سيطرت عليه هذه الدول اثناء فترة رفع الاسعار في السبعينات. (انظر الفصل الخامس). وفي الواقع فان الاستقرار في سوق الزيت العالمي في الثمانينات يعود إلى التوسع في الانتاج من قبل الدول غير الاعضاء في منظمة الاوبك على حساب زيادة الاعتماد على دول الشرق الاوسط الاعضاء في الاوبك في التسعينات.

تشعب اتجاهات الأمن الغذائي

يحتوي عالم اليوم على أغلبية من الدول ذات العجز الغذائي حيث تستورد إكثر من ١٠٠ دولة الحبوب من الولايات المتحدة وحدها. لكن هذا لا يوضح الصورة كاملة لأن الصين والهند، اللتين تشتملان على اكثر من $\frac{1}{3}$ البشرية، قد

اصبحتا مكتفيتين في انتاج الحبوب بالرغم من وجود فروق شاسعة بين هذين العملاقين. لقد توقفت الصين عن استيراد الحبوب عندما وصل متوسط اناج الفرد فيها إلى ٢٩٠ كغم بينما توقفت الهند عندما وصل انتاج الفرد إلى ١٨٥ كغم[٣١].

ان بعضاً من المئة دولة ذات العجز الغذائي هي هكذا عن قصد، لكن الاغلبية هي في هذا الوضع نتيجة النمو السكاني السريع وتدهور الارض وسؤ الادارة الزراعية. يمكن حصر عدد الدول المصدرة للحبوب على أصابع يد واحدة - الارجنتين واستراليا وكندا وفرنسا والولايات المتحدة. وفي السنوات الماضية ازداد العجز الغذائي في افريقيا والشرق الاوسط، لكن انخفض أو اختفى في دول غرب اوروبا والصين والهند.

لقد تباطأ النمو في انتاج الغذاء بصورة ملحوظه في العقد الماضي وتشعبث اتجاهات انتاج الغذاء على المستوى الاقليمي. ويعود تاريخ ابطاء انتاج الغذاء إلى ظهور الزيادة الاولى في اسعار البترول. فقد ازداد انتاج الحبوب بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ بمعدل ٣,١٪ في العام وهذا اعلى من معدل النمو السكاني. (انظر جدول ٦) وفي السنوات الاثنتي عشرة الماضية ازداد انتاج الحبوب بمعدل ٢,٢٪ في العام مما ضيق الفجوة بين النمو في انتاج الغذاء والنمو السكاني. وازداد كذلك

جدول ١ - ٦ النمو الاجمالي والفردي السنوي في انتاج الحبوب في العالم، ١٩٥٠ - ١٩٧٣ و ١٩٧٣ - ١٩٨٥.

الفترة	انتاج الحبوب	السكان (بالمئه)	انتاج الفرد من الغذاء
١٩٥٠-١٩٧٣	٣,١	١,٩	١,٢
١٩٧٣-١٩٨٥	٢,٢	١,٨	٠,٤

Sources: U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service, World Indices of Agricultural and Food Production, 1950 - 85 (Unpublished Printout) (Washington, D.C.: 1985).

انتاج الفرد من الغذاء في أكثر الاقاليم حتى عام ١٩٧٠ وبعدها بدأ يتشعب في اتجاهات مختلفة؛ يزداد في بعضها وينخفض في البعض الآخر.

وصلت المفارقة الاقليمية أشدها بين غرب اوروبا وافريقيا، ففي أفريقيا كان انتاج الفرد من الحبوب في عام ١٩٨٥ ما يزال $\frac{1}{4}$ ما كان عليه عام ١٩٦٧ مع أنه كان أعلى من حصاد عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. وبالمقابل فقد تضاعف إنتاج الفرد في اوروبا الغربية حيث ارتفع من ٢٣٥ كغم في عام ١٩٥٠ إلى ٤٩٥ كغم في عام ١٩٨٥. ونتيجة للحوافز في الاسعار التي قدمتها حكومات أوروبا الغربية لمزارعيها والتي كانت اعلى من السوق العالمية فقد زاد مزارعو هذه الدول انتاجهم بالرغم من تقلص المساحة المزروعة نتيجة تحويلها إلى مناطق غير مزروعة. وهكذا

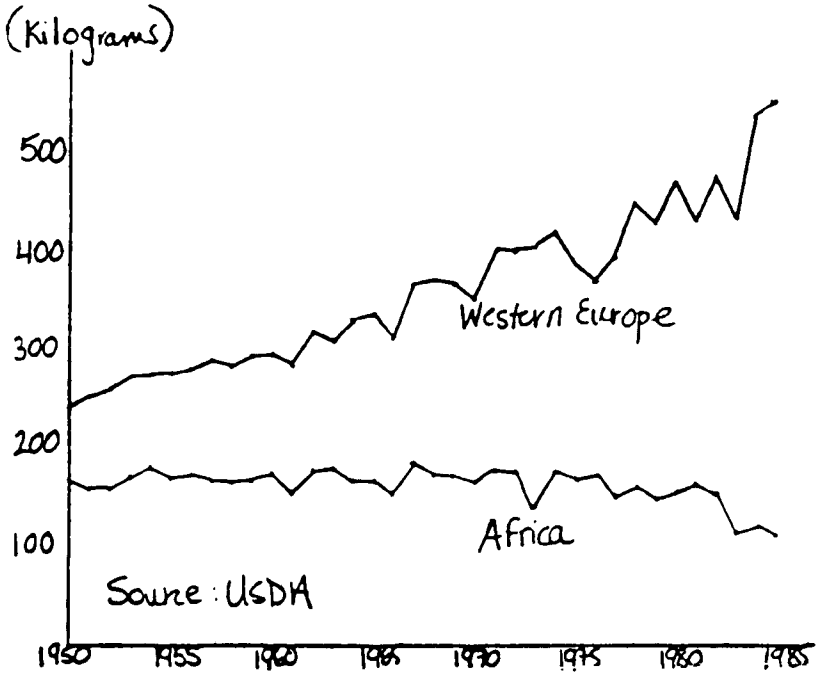

شكل ١-٤. انتاج الحبوب للفرد في اوروبا الغربية وافريقيا ١٩٥٠ - ١٩٨٥.

يمكن تصدير الزيادة في الانتاج خصوصاً وان النمو السكاني في هذه الدول ثابت تقريباً. (انظر شكل ٤).

وبينما كان انتاج دول غرب اوروبا في مجال الغذاء يزداد، كان الانتاج في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتأخر، فقد انخفض انتاج الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٧٨ وهذه هي المرة الاولى التي نجد فيها دولة رئيسة منتجة للغذاء تمر في فترة انخفاض في الانتاج. من الصعب تفسير مثل هذه الظاهرة من الناحية الزراعية لكن يمكن القول ان معنويات المزارع السوفياتي قد اثرت على انتاجيته. وشهدت دول امريكا اللاتينية انخفاضاً في انتاجها بالاضافة إلى دول افريقيا والشرق الاوسط. وكان الانتاج في دول امريكا اللاتينية قد وصل إلى ذروته في عام ١٩٨٢ في نفس السنة التي ظهرت فيها الديون إلى السطح. من الاسباب الرئيسه لهذا الانخفاض القيود الاجنبية التي فرضت على استيراد المدخلات الزراعية في دول كالبرازيل والمكسيك وانخفاض الطلب منذ ذلك العام.

اما بالنسبة لشبه القارة الهندية ـ موطن $\frac{1}{5}$ سكان العالم ـ فقد اختلفت اتجاهات الانتاج. لقد ارتفع معدل انتاج الفرد في الهند بما يكفي للاستغناء عن الاستيراد ولكن ليس كافياً لرفع معدلاستهلاكالفرد الذي لم يرتفع اكثر من ٥٪ منذ الجيل الماضي. هذا وقد انخفض انتاج البقول، المصدر الرئيسي للبروتين لغالبية الهنود النباتيين، بمقدار الثلث خلال نفس الفترة. أما النجمه المشعه في اقتصاد انتاج الغذاء في العالم فكانت الصين إذ بالرغم من احتوائها على ٢٢٪ من سكان العالم وصلت مرحلة الاكتفاء الذاتي في الحبوب ورفعت معدل استهلاك الفرد الغذائي بشكل درامي وأنهت سؤ التغذية(٣٢).

وتتأثر الاتجاهات الاقليمية في استهلاك الغذاء لا باتجاهات الانتاج وحسب بل بقوى اجتماعية واقتصادية اخرى. ويعتبر معدل استهلاك الفرد من الحبوب مقياساً جيداً لقياس نوع التغذية، حيث يتراوح الاستهلاك من ١٨٠كغم للفرد في افريقيا إلى حوالي ٨٠٠ كغم في السنة في امريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي.

هذا وتستهلك جميع الحبوب مباشرة على المستويات الدنيا بينما نجد معظمها يستهلك من قبل الحيوانات التي يستهلكها البشر على المستويات العليا.

ومن الواضح ان بعض المجتمعات قد وصلت إلى نقطة التشبع في استهلاكها للمنتجات الحيوانية، حيث نجد على سبيل المثال ان معدل استهلاك الفرد من لحوم البقر في الولايات المتحدة قد انخفض بشكل ملحوظ في العقد الماضي. (انظر شكل ٥) كان معدل استهلاك الفرد من لحوم البقر في الولايات المتحدة قد

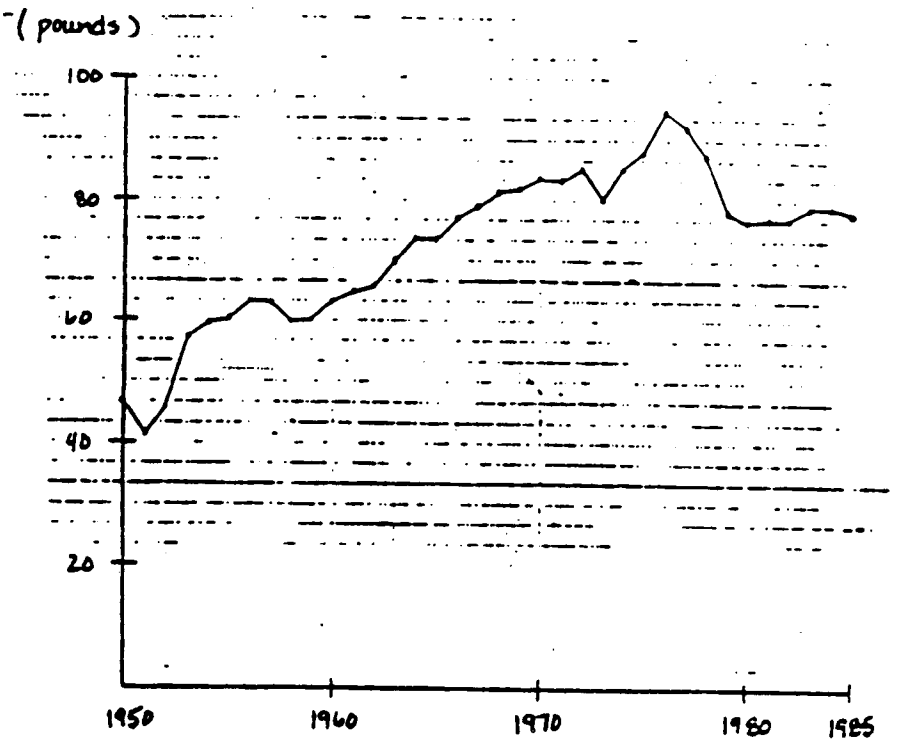

شكل ١ـ٥، استهلاك الفرد من لحم البقر في الولايات المتحدة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥.

تضاعف بين بداية الخمسينات واواسط السبعينات. ولكن بعد ان وصل معدل الاستهلاك إلى ٩٤ باوند في عام ١٩٧٦ بدأ بالانخفاض ووصل إلى ٧٧ باوند في

عام ١٩٨٥[٣٣].

قبل بداية الانخفاض في معدل الاستهلاك توقعت وزارة الزراعة الامريكية ان يستمر معدل استهلاك الفرد من لحوم الابقار في الارتفاع حتى نهاية هذا القرن. فهذا الانخفاض الذي استمر عقداً من الزمان يعكس الاهتمام المتزايد المتعلق بتأثير الاغذية الغنية بالدهون الحيوانية وآثارها على الصحة، قد يستمر. وان التعديل الذي طرأ على نمط الغذاء في المجتمعات الصناعية الغنية كالولايات المتحدة وكندا، والانخفاض في القوة الشرائية في مناطق هامة من العالم الثالث قد ساهما في خلق نمو معتدل في الطلب العالمي على الحبوب في السنوات الاخيرة.

وانعكاساً لهذه التغيرات المختلفة فقد تعرض نمط تجارة الحبوب العالمي إلى تعديلات رئيسه في ال ٣٥ سنة الماضية. فعند منتصف هذا القرن كانت معظم كميات الحبوب التي عبرت الحدود القومية تنتقل عبر الاطلسي من امريكا الشمالية إلى اوروبا الغربية. (انظر جدول ٧) أما اليوم فاننا نلاحظ ان الجزء الاكبر من الحبوب التي تنتقل بين القارات تذهب عبر المحيط الهادي، من امريكا الشمالية إلى آسيا ـ اكبر مستورد في العالم ـ هذا وتبقى الولايات المتحدة سلة خبز العالم، وتعد آسيا وليس اوروبا السوق الرئيسية اليوم.

ومن اهم التطورات المثيره في تجارة الحبوب العالمية ذلك التحول الحديث لغرب اوروبا من دول مستوردة إلى دول مصدرة؛ انه الاقليم الوحيد الذي انتقل إلى جانب الفائض في سجل تجارة الحبوب في التاريخ الحديث. وجاء هذا نتيجة لنمو منخفض جداً في عدد السكان، وإلى زيادة في الانتاج جاءت نتيجة للتكنولوجيات المتقدمة ودعمٍ جيد للاسعار.

ويأتي معظم الفائض للتصدير من فرنسا، لأنه حتى مؤخراً كانت بقية الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية تستوعب الفائض، ولكن نتيجة للزيادة في الانتاج في دول المجموعة بشكل عام فقد اختفى العجز مما حدا بفرنسا لايجاد أسواق خارجية كشمال افريقيا أو أوروبا الشرقية[٣٤].

جدول ١ ـ ٧ الانماط المتغيرة لتجارة الحبوب في العالم ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥[١].

الاقليم	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥[٢]
	(ملايين الاطنان المتريه)				
امريكا الشمالية	+٢٣	+٣٩	+٥٦	+١٣١	+١١٢
امريكا اللاتينية	+١	صفر	+٤	-١٠	+٢
اوروبا الغربية	-٢٢	-٢٥	-٣٠	-١٦	+١٤
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	صفر	صفر	صفر	-٤٦	-٤٠
افريقيا	صفر	-٢	-٥	-١٥	-٣٥
اسيا	-٦	-١٧	-٣٧	-٦٣	-٧٤
استراليا ونيوزيلندا	+٣	+٦	+١٢	+١٩	+٢١

١. + تعني صافي الصادرات - تعني صافي الواردات ٢. اولي

Sources: U.N. Food and Agricultural Organization, Production Yearbook (Rome: Various Years); U.S. Department of Agriculture, Foreign Agriculture Circulars; August 1983 and November 1984; adjustment by Worldwatch Institute.

وفي حين انتقلت غرب اوروبا إلى جانب المصدرين من السجل، ما تزال دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في الجانب الذي يعاني من العجز، وتأتي هذه الدول في المرتبة الثانية بعد آسيا.وفي الحقيقة فان الاتحاد السوفياتي الذي كان يستورد الحبوب في السنوات العجاف فقط أصبح الآن من المستوردين الدائمين، ويستورد كميات من الحبوب اكبر من اي دولة في التاريخ.

لقد طرأ تغير على موقع افريقيا في تجارة الحبوب العالمية، فبالرغم من ان الاقليم كان مكتفياً ذاتياً حتى عام ١٩٧٠ ارتفعت مستورداته باستمرار منذ ذلك الحين حتى وصلت إلى ٣٥ مليون طن في عام ١٩٨٥. وبالمقارنة مع شرق اسيا،

حيث استيراد الحبوب جاء نتيجة لتحسن في الوضع الاقتصادي، نجد ان وضع افريقيا نابع من فشل سياساتها الزراعية والسكانية. ولقد خلق انخفاض معدل وانتاج الفرد منذ عام ١٩٦٧ وضعاً فريداً حيث اصبح العجز في الغذاء في افريقيا هو القاعدة وليس الاستثناء.

الايديولوجيه والزراعة

ان قليلاً من العلاقات بين الانظمة السياسية والظروف الاقتصادية قد استمر لمدة طويلة مثل العلاقة بين الاشتراكيه والعجز الغذائي الوطني. لقد تدهورت الزراعة في ظل الانظمة الاشتراكية. وحتى زمن حديث جداً كانت الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي دولاً مستوردة للغذاء كالصين وكوبا والمانيا الشرقية والحبشة وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفياتي وفيتنام. لقد غيرت الصين هذا الوضع مؤخراً عندما خرجت من صفوف الايديولوجيه وابدلت ادارة مزارعها الحكومية بادارة ذات عقلية تسويقية في محاولة ناجحة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي.

واذا اجرينا مقارنة بين اتجاهات انتاج الغذائي في الصين والاتحاد السوفياتي - اكبر دولتين منتجتين للغذاء بعد الولايات المتحدة - نلاحظ بوضوح تأثير الايديولوجيه على الانتاجية الزراعية. ففي مراجعة حديثة لتطور الزراعة الصينية لاحظ فريدريك سيرلز المختص بشؤون الصين انه بحلول اواخر السبعينات «كانت السياسيات الزراعية التي سادت لعقدين من الزمان قد خلقت اللامبالاة بين المزارعين، وسوء استعمال الارض والاسمدة والمدخلات الاخرى وانخفاضاً في الانتاجيه»(٣٥) هذا الكلام يمكن ان ينسحب على الاتحاد السوفياتي.

وبغض النظر عن تشابه المشاكل واللامبالاة بين الناس الذين يعملون في الزراعة فان تجاوب الحكومتين كان مختلفاً عن الآخر. فقد اقر السوفيات بضرورة اعادة تركيب البنية الزراعية ولكنهم كانوا غير قادرين بسبب عدم رغبة اصحاب السلطة بالتنازل عن سيطرتهم على الزراعة، بينما تعرضت الزراعة في الصين إلى اعادة تركيب شاملة واظهر الصينيون للعالم تجربة حية في الانتقال من سيطرة الدولة

إلى سيطرة نظام التسويق.

بعد ثورة عام ١٩٤٩ في الصين، قامت بكين بوضع الارض الزراعية في مزارع جماعية تماماً كما فعل السوفيات، بل وذهبت إلى ابعد من ذلك عندما وضعت جميع سكان الريف في كوميونات وفرق انتاج. وركزت القيادة جهودها على اعادة توزيع الارض إلى مجموعات انتاجية وانشاء التعاونيات الزراعية الانتاجية وتبني نظام التخطيط المركزي. ومنذ عام ١٩٥٠ وحتى اواسط السبعينات كان انتاج الحبوب في الاتحاد السوفياتي والصين يسير جنباً إلى جنب. (انظر شكل ٦) ولم يحصل التباعد إلا بعد أن انخفض انتاج الحبوب بشكل ملموس في الصين اثناء الثورة الثقافية وبعدها في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢، او عندما انحسر انتاج الاتحاد السوفياتي نتيجة عوامل الطقس كما حدث في عام ١٩٧٥[٣٦].

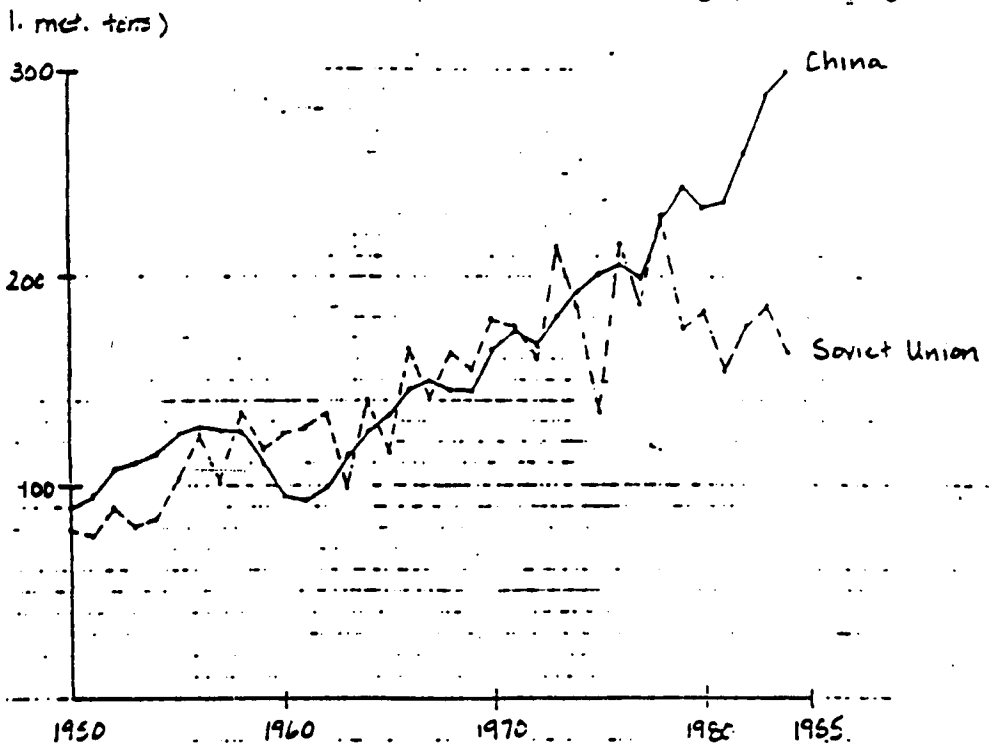

شكل ١-٦، انتاج الحبوب في الاتحاد السوفياتي والصين، ١٩٥٠ - ١٩٨٤.

كلما جرى تحديث الزراعة زاد الاعتماد على مجموعة من المدخلات الطبيعية الخارجية وعلى الخدمات المساندة وسلطة اولئك الذين يعملون في الارض لاتخاذ القرارات الفورية. انه لمن المستحيل ان نوفر المدخلات المناسبة في الكميات الصحيحة في الوقت المناسب وان نكون قادرين على الاستجابة إلى ظروف الزراعة المتغيرة باستمرار عندما تكون عملية اتخاذ القرار عملية مركزية. فالافراد المزارعون الذين يتخذون قرارات يومية بناء على مؤشرات السوق، وتغيرات في الطقس وظروف محاصيلهم يتمتعون بقدر من الذكاء أكبر من الادارة المركزية وبغض النظر عن تصميمها أو تركيب أعضائها.

وادراكاً لهذا الوضع قرر الصينيون في عام ١٩٧٨ انيعيدوا بناء القطاع الزراعي عن طريق الانتقال من وحدات الانتاج المقيدة بشده إلى الاعتماد على قوى السوق واغراءات الاسعار والمبادرة الفردية. هذا وقد تمت زيادة أسعار المنتجات الزراعية التي تشتريها الدولة بحوالي ٢٠٪ وبذلك تغيرت ظروف التبادل التجاري بين الريف والحضر إلى صالح الريف. ان ابتعاد النظامين في اتجاهات الانتاج كان كبيراً جداً، حيث انخفض انتاج الاتحاد السوفياتي من الحبوب بمقدار ال $\frac{1}{5}$ مقارنة مع الانتاج المرتفع في عام ١٩٧٨، بينما ارتفع انتاج الصين حيث كانت شدة هذا الارتفاع مفاجئة للقادة الصينيين في بكين(٣٧).

ازداد انتاج المحاصيل الاساسية كالحبوب وفول الصويا والقطن بمعدلات عالية، كما ازداد انتاج الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية. ونتيجة لهذا ازداد معدل الدخل وتحسنت الاحوال الغذائية، وأدت زيادة الانتاج إلى خفض استيراد الحبوب التي كانت قد وصلت إلى معدل ١٠ مليون طن سنوياً. وحتى عام ١٩٨٠ كانت الصين اكبر مستورد للقطن بينما هي اليوم دولة مصدرة بحوالي مليون بالة سنوياً(٣٨).

وبالاضافة إلى الاستعمال الواسع لفضلات الحيوانات والانسان، فقد توسع الصينييون في انتاج الاسمدة الكيماوية ايضاً وعملوا على توفيرها بشكل واسع. لقد

عمل استيراد مصانع الاسمدة النتروجينية من الغرب في اواسط السبعينات على مضاعفة القدرة الانتاجية في صناعة الاسمدة مما وضعها في المرتبة الثالثة في الانتاج بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. بالاضافة إلى ارتفاع الواردات فقد ارتفع استهلاك الاسمدة من اقل من ٩ مليون طن في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ١٨ مليون طن عام ١٩٨٤. ومع ارتفاع استعمال الاسمدة والغلة المتناقصه، وهذا امر متوقع، فمن المرجح ان ينخفض الانتاج الزراعي بعض الشيء[٣٩].

لقد عملت التغيرات في البنيه الزراعية على تحويل الريف الصيني وذلك باطلاق طاقة ومخيلة مئات الملايين الذين يعملون في الارض. ومع حلول عام ١٩٨٦ ستصبح الاسرة وحدة الانتاج الرئيسة وتحل محل المزارع الجماعية. يقول محلل الشؤون الصينية الموظف في وزارة الزراعة الامريكية «ان نظام المسؤولية قد عمل على الغاء نظام المزارع الجماعية حيث تركت مسائل تنظيم العمالة وادارة وتوزيع الانتاج في ايدي العائلات الفردية»[٤٠].

ومع ظهور المبادرة الفردية في الريف الصيني فانه من الملاحظ وجود ارتفاع في الانتاج وزيادة في استعمال الموارد. ففي عام ١٩٨٥، انتجت الصين ١٠٠ مليون طن من الحبوب اكثر مما انتجته قبل عقد من الزمن وهذا من اعلى المعدلات المسجلة على الاطلاق. وقد تمكن الصينيون من احراز هذا السجل الرائع من أرض تقل بحوالي ٨٪ لان هذا كان عكساً للسياسة المدمرة للبيئة التي بدأها ماوتسي تونج عن طريق حرائة الاراضي العذراء من أجل انتاج الحبوب. وفي اثناء تقليص المساحة المزروعة أمكن توسيع الري بغض الشيء ولكن ازداد استعمال الاسمدة بشكل واسع. وكانت حصيلة الانتقال إلى «نظام المسؤولية» زيادة واضحة وتحسناً ملموساً في رفع كفاءة الموارد الزراعية مما أدى إلى رفع معدل استهلاك الفرد بمقدار النصف وهذا انهى العجز الصيني في الغذاء.

وفي مقابل هذا السجل فقد انخفض انتاج الاتحاد السوفياتي من الحبوب من ٢٢٩ مليون طن في عام ١٩٧٨ إلى ١٩٠ مليون في عام ١٩٨٥. وبسبب عدم تمكنه

من ادخال اصلاحات فعّاله نتيجة معارضة ادارة الحزب فقد اصبح الاتحاد السوفياتي يستورد $\frac{1}{5}$ ما يحتاجه من الحبوب. فتراوحت كمية الحبوب المستوردة بين ٣٥ ـ ٥٥ مليون طن سنوياً منذ عام ١٩٧٨ ومعظمها من الولايات المتحدة. وهكذا سيستمر الاتحاد السوفياتي في استيراد الحبوب بصفة دائمة. وقد كان فشل محصول عام ١٩٨٥ وهو السنة السابقة من الفشل، يشير إلى تدهور الزراعة السوفياتية، وفي غياب الاصلاحات الضرورية سيستمر العجز في مجال الحبوب في المستقبل(٤١).

وعندما تناقش الزراعة في الاتحاد السوفياتي، سواء من قبل المسؤولين السوفييت او الصحافة السوفياتيه او المعلقين الغربيين فان النقاش يتركز على العجز والقصور. ولكن هذه اعراض لمشكلة اكبر ـ اعني طبيعة النظام نفسه. ذلك ان الضعف الرئيسي في الزراعة السوفياتية ذات المزارع الواسعة هو انه ليس هناك حافز للعاملين في هذه المزارع. غير أن قيام الزعيم السوفياتي الجديد السيد ميخائيل غوربا شف بتعيين مديرين اكفاء لهذه المزارع سيعمل على زيادة الانتاج بعض الشيء، ولكن ذلك لن يعيد الحياة إلى الزراعة السوفياتية، لأن هناك تناقضاً موروثاً بين نظام الزراعة الذي تسيطر عليه الدولة ضمن نظام التخطيط المركزي وبين نظام حديث اكثر انتاجية وكلما حاول السوفييت تحديث الزراعة ازدادت حدة التناقض(٤٢).

سداد ديوننا

ان مشاكل العالم الاقتصادية، وخصوصاً انتشار الديون التي تعاني منها دول عديدة في كل اقليم وعلى كل مستوى من مستويات الدخل، لهي خير دليل على السياسات العشوائية والاولويات الواقعة في غير مكانها. ويقع تطبيق شد الاحزمة على نحو دائم تقريباً على من هم اقل قدرة على تحمل أي انخفاض في مستوى المعيشة وهم الفقراء وخصوصاً النساء والاطفال. ومن سخريات القدر ان الدول ذات الاحتمالات الجيدة هي نفسها التي التزمت بتحسين حياة هذه الفئات بالذات، كما فعلت سيريلانكا والصين.

وهناك عدد قليل من دول العالم الثالث التي ألهبت تطوراً اقتصادياً سريعاً شاملاً كما هو الحال في الصين ـ واحدة من دول العالم الثالث التي لا تعاني من الديون الخارجية. ففي الوقت الذي نجد فيه ان اقتصاد العديد من الدول النامية والدول الصناعية قد ركد او انخفض في العقد الماضي، نلاحظ ان التوسع الاقتصادي قد تسارع. وكانت حملات تنظيم الاسرة والعناية الصحية الريفية والتعليم الابتدائي وتعلم القراءة والكتابة من قبل الاناث في عقد السبعينات قد وضعت حجر الاساس للاصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٧٨ والتي رفعت معدلات النمو. وفي الوقت الذي وضع القادة في بكين السياسات لابطاء النمو السكاني ودفع الانتاج الزراعي، عملوا على تخفيض الموازنة العسكرية إلى النصف(٤٣).

وبالرغم من ان معدل الدخول في الصين ما يزال اقل من معظم دول العالم الثالث إلا ان مستويات الصحة وطول العمر تقارن مع نظائرها في المجتمعات الصناعية. والحقيقة ان معدل المواليد ومعدل وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هي اقرب إلى معدلات الولايات المتحدة منها إلى معدلات بقية دول العالم الثالث. (انظر جدول ٩) يبلغ معدل المواليد في الصين اليوم ١٩ بالالف وهذا اعلى بقليل من المعدل في الدول الصناعية، ومعدل وفيات الرضع ـ ٣٨ بالالف ـ قريب جداً من مثيله في بعض المدن الامريكية. وان معدل طول العمر الذي وصل إلى ٦٥ عاماً يدل على التغلب الدائم على امراض الطفولة. أما في سيريلانكا فان معدل وفيات الرضع ـ ٣٧ ـ ومتوسط العمر المتوقع يدلان على تقدم عظيم بالرغم من ان معدل الدخل لا يتعدى ٣٠٠ دولار في العام(٤٤).

لقد سمح معدل المواليد المنخفض في الصين بالتركيز على توفير فرص افضل لاطفالها، حيث نجد ان ٩٥ منهم مسجلون في المدارس الابتدائية، وان معدل الامية الذي لا يزيد على ٢٠٪ يعتبر من ادنى المعدلات في العالم الثالث. ولقد

استفادت النساء الكثير من هذا التقدم حيث نجد ان تسعة اعشار الاناث مسجلات في المدارس وتتوقع الانثى الصينية ان تعيش إلى ٦٩ عاماً، وهذا العمر اعلى من اي عمر آخر في الدول النامية(٤٥).

جدول ١ ـ ٨ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية للدول الصناعية والصين وبقية العالم الثالث ١٩٨٥.

	الصناعي	الصين	بقية العالم الثالث
معدل دخل الفرد من الناتج الاجمالي (دولار)	٩٣٠٠	٢٩٠	٨٨٠
معدل المواليد (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	١٥	١٩	٣٦
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	١٨	٣٨	١٠١
الاجل المتوقع عند الولادة (سنوات)	٧٣	٦٥	٥٦

Source: Population Reference Bureau, 1985 World Population Data Sheet (Washington, D.C.: 1985).

ان النمو الأقتصادي الدائم قد أفلت من يد المجتمعات التي اهملت هذه المؤشرات الاقتصادية التي تدل على الرفاه والحياة الجيدة، ولا يمكن ازالة آثار هذا الاهمال بتمويل العجز كما تظهر الدول الرئيسة المدينة في دول امريكا اللاتينية. لقد جلبت البرازيل على نفسها ديوناً وصلت إلى ١٠٤ بليون دولار من غير ان تستطيع تخفيض معدل وفيات الرضع فيها الذي بلغ نسبة ٧٠ بالالف وهو من اعلى المعدلات في المنطقة. اضف إلى ذلك انها تعاني من اسوأ توزيع في الدخل بين مواطنيها، حيث بلغ متوسط دخل اغنى ٢٠٪ من السكان ٣٣ مرة اعلى من معدل دخل افقر ٢٠٪(٤٦).

وتعاني المكسيك من المشاكل ذاتها التي تعاني منها البرازيل حيث يبلغ مجموع

ديونها حوالي ٩٧ بليون دولار، ومعدل وفيات الرضع يصل إلى ٥٠ والتباين في الدخل ٢٠ : ١، ولهذا لا بد من اجراء التعديلات اللازمة. ان عدم الانصاف الاجتماعي الاساسي لا يتفق مع نوع الانتعاش الاقتصادي الذي تحتاجه هذه الدول لتقوم بدفع بعض من ديونها المترتبة عليها(٤٧).

أما العجز الرئيسي في افريقيا فانه يلحق مجال الزراعة والبيئة، لكن التدهور البيئي يزيد من حدة المشاكل المالية التي تعاني منها القارة. وبالرغم من ان انتعاشاً اقتصادياً مستمراً لا يظهر في الافق بالنسبة لافريقيا فان ما عملته الصين وسيريلانكا يظهر بوضوح ان رفع مستويات المعيشة الاساسية وتحسين ظروف البيئة لا يعتمدان على الدخول العالية.

تستطيع برامج صيانة التربة واعادة التحريج، التي تعتمد على الناس وليس على رأس المال، ان تعيد الاستقرار للارض الافريقية وللدورة المائية، وهذان امران اساسيان لتحسين الغلال الزراعي. هذا ويمكن القول ان تدهور الغابات وانجراف المحاصيل امر تعاني منه كل دولة في افريقيا، في الوقت الذي استطاعت فيه الصين ان تزيد من الغطاء النباتي وتزيد في الوقت نفسه من انتاجها الزراعي. وهناك اقليم واحد في العالم التي لا تبدو الاتجاهات الاقتصادية فيه على وضوح تام هو شبه القارة الهندية التي سيصل عدد سكانها إلى حوالي بليون نسمة في بضع سنوات إذا لم يحدث انخفاض غير متوقع في معدل المواليد. وتشير بعض المقاييس إلى ان الهند، الدولة الاكثر سكاناً في المنطقة، في حالة جيدة، بينما تشير بعض المقاييس الاخرى إلى أنها ليست كذلك. فلقد وصلت الهند إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، لكنها توصلت إلى هذا الوضع عن طريق منع الاستيراد في حين ان متوسط استهلاك الفرد لا يتجاوز ١٨٥ كغم وهو مستوى يسد الرمق فقط. هذا يتنافى مع ما فعلته الصين التي اوقفت الاستيراد عندما وصل متوسط استهلاك الفرد إلى ٢٩٠ كغم وهو المستوى الذي قضي ويقضي على سوء التغذية. ووضعت الهند اسس القاعدة الاقتصادية اللازمة للتقدم السريع ولكن ثقل اضافة ١٦ مليون نسمة سنوياً يهدد التحسينات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ان طول العمر العالي هو احد المؤشرات على التقدم نحو تحسين مستويات المعيشة فان اتجاهات الوفيات توضح بعض الفجوات حتى في اغنى المجتمعات. ففي الولايات المتحدة مثلاً يموت حوالي ٣٧٥ الف انسان سنوياً من الامراض التي لها علاقة بالتدخين(٤٩).

لقد جلبت السيجارة الموت المبكر لواحد من كل ٦٣٧ امريكي في عام ١٩٨٥ واذا ربطنا هذا المعدل بعدد السكان يصبح مساوياً لمعدل الوفاة الافريقية الناجمة عن المجاعة. ان معظم ضحايا الجوع هم من الاطفال بينما ضحايا امراض القلب والسرطان هم من الكبار الذين هم في اوج عطائهم الاقتصادي. ويمكن منع كلا هذين النوعين من الوفيات من الحدوث ويجب ان لا يتحملهما مجتمع اليوم.

واذا استمر تخفيض متوسط عمر الانسان عن طريق التدخين وامراض العصر الاخرى لمدة طويلة فان الوفيات المبكرة قد تبدأ بازالة ما اضافه الانسان إلى عمره عن طريق ضمان بقاء الاطفال احياء. ويمكن ان يكون الاتحاد السوفياتي اول دولة صناعية تعاني من مثل هذا الانعكاس لان متوسط عمر الذكر السوفياتي اليوم أقل مما كان عليه قبل بضع سنوات. وبالرغم من عدم وجود تفسيرات رسمية لهذه الظاهرة فان ٦٥٪ من الذكور يدخنون وهذا المعدل هو ضعف معدل الولايات المتحدة. ومما يزيد من حدة الوفيات المتعلقة بالتدخين هو انتشار الادمان على الكحول. لقد بدأت الحكومة السوفياتية في عام ١٩٨٥ بحملة واسعة للحد من الشرب لكن ليس هناك حملة مماثلة للحد من التدخين(٥٠).

هناك العديد من انواع العجز قد حلت بالعالم اليوم، وبدأنا ندرك ان ديون العالم الثالث ليست مشكلة هذه الدول وحدها وان اي حل لها يتطلب مشاركة بين الدائنين والمدينين. ولا بد أن ندرك أيضاً بان الديون المالية والبيئية والاجتماعية التي نجلبها على انفسنا سيسددها أولادنا.وأن انقاص ديوننا يحتاج إلى تفكير واع فيما يتعلق بالعالم الذي سنورثه لمن بعدنا. لقد كانت الصين اول من ادرك ان السياسات التي تأخذ مصالح الجيل القادم بجدية هي احسن السياسات التي تخدم الجيل الحالي.

Chapter 1. The Generation of Deficits

1- Job loss estimates from Robert B. Reich, «Reagan's Hidden Industrial Policy',» New York Times, August 4, 1985, and from tables prepared for the Congressional Joint Economic Committee by Bureau of Labor Statistics, Office of Employment and Unemployment Analysis, United Stated Department of Labor, Whahington, D.C., June 7, 1985.

2- Farm debt from United States Department of Agriculture (USDA), Economic Research Service (ERS), Agricultural Finance: Outlook and Situation Report, Washington, D.C., December 1984; Charles F. McCoy, «Commercial Agriculture Banks' Woes From Failing Farm Economy Intensify» Wall Street Journal,September 5, 1985; farm foreclosures from Ronald L. Meekhof, USDA, ERS, Washingon, D.C., private communication, Nobember 14, 1985.

3 - Per Capita income from World Bank, World Development Report 1985 (New York: Oxford Univiersity Press, 1985).

4- Japanese net foreign assets derived from Japan Statistical Bureau, Japan Statistical Yearbook (Tokyo: 1965), from Bank of Japan, Payments Monthly (Tpkyo: April 1973), from Bank of Japan, External Assets and Liabilities of Japan (Tokyo: April 1981) and from Laura Knoy, Insitute for International Economics, Washington, D.C., private communication, September 1985; U.S. foreign assets from U.S. Department of Commerce, Historical Statistics of the United States Volume II (washington, D.C.: annual).

5- Export information from International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics Yearbook 1985 (Washington, D.C.: 1985).

6- «Japanese Diplomats Expand Global Role,» Journal of Commerce, August 9, 1985.

7- Military share of GNP in China from United States Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1985 (Washington, D.C.: 1985).

8- U.S. federal debt from U.S. Census Bureau, Statistical Abstract of the United States 1985 (Washington, D.C.: U.S Government Printing Office, 1985) figures on total external debt of Third World nations from IMF, World Economic Outlook (Washington, D.C.: April 1985).

9- U.S. military expenditures from Census Bureau, Statistical Abstract; data for 1950-55 and 1985-86 from Office of Management and Budget (OMB), The Budget of the United States Government (Whahington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Larious Years).

10- U.S. budget deficit and gross federal debt from Census Bureau, Statistical Abstract; debt for 1985-86 from Economic Report of the President (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985).

11- Quoted in Karin Lissakers, «Dateline Wall Street: Faustian Finance,» Foreign Affairs, Summer 1983.

12- Ibid.

13- Morgan Guaranty Trust Company, World Financial Markets, New York, September/ October 1985.

14- For a further discussion of the Third World debt crisis and international banking, see lissakers, «Dateline Wall Street»; C. Fred Bergsten, William R. Cline, and John Williamson, Bank Lending to Developing Countries: The Policy Alternatives (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1985); Morgan Guaranty, World Financial Markets; World Bank, World Development Report.

15- Morgan Guaranty, World Financial Markets.

16- USDA, ERS, World Indices of Agricultural and Food Production 1950-84 (unpublished printout) (Washington, D.C., 1985); cereal import bill figure from United Nations Economic Commission for Africa, «Report of the Sixth Meeting of the Preparatory Committee of the Whole,» Addis Ababa, April 24, 1985.

17- Quoted in Elaine Sciolino, «Chinese Official Asks End to Arms Race in Space,» New York Times, October 1, 1985.

18- Erik Eckholm, The Dispossessed of the Earth: Land Reform and Sustainable Development (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1979).

19- See Sandra Postel, «Protecting Forests from Air Pollution and Acid Rain,» in Lester R. Brown et al., State of the World - 1985 (New York: W.W. Norton & Co., 1985).

20- See Chapter 3 for a full discussion of rangelands.

21- For a discussion of trends in world fish catch, see lester R. Brown, «Maintaining World Fisheries,» in Brown et al., State of the World - 1985.

22- For a discussion of Worldwide soil loss, see Lester R. Brown, «Conserving Soils,» in Lester R. Brown et al., State of the World - 1984 :New York: W.W. Norton & Co., 1984).

23- Oil imoprt statistics from British Petroleum Company, BP Statistical Review of World Energy (London: 1985).

24- International Energy Agency, Energy Policies and Programmes of IEA Contries: 1984 Review (Paris: Organisation for Economic Co - operation and Development, 1985).

25- For more information on Brazil's alcohol fuels program, see Howard S. Geller, «Ethanol from Sugar Cane in Brazil,» in Annual Reviews Inc., Annual Review of Energy, Vol. 10 (Palo Alto, Calif: 1985); South African coal Liquefaction from Emil Parente, Fluor Corporation, Anaheim, Calif., private communication, August 17, 1983.

26- Motor Vehicle Manufacturers Association, World Motor Vehicle Data Book, 1984-58 Edition (Detroit, Mich.: 1985).

27- For trends in oil - based electricity gerenation, see Chapters 5 and 6.

28- World coal, oil, and natural gas prouducion figures derived by Worldwatch Insitute from American Petroleum Institute, Basic Petroleum Data Book, Vol. 5, No. 2 (Washington, D.C.: 1985 , from U.S. Department of Energy (DOE), Energy Information Administration (EIA), Monthly Energy Review (Washington, D.C.: March 1985), and from DOE, EIA, Annual Energy Review, 1984 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985).

29- «Natural Gas: World Status,» Financial Times Energy Econmist, March 1984.

30- For a discussion of trends in oil production, see Chapter 5.

31- All Agricultural productivity and per capita grain consumption trends in this section from USDA, ERS, World Indices, unless otherwise noted.

32- Consumption of leguminous crops in India derived from «India's Agricultural Success Story,» USDA, ERS, Agricultural Outlook Washington, D.C., October 1985, and from United Nations Food and Agriculture Organization, Production Yearbook (Rome: 1983).

33- Derived from USDA, Agricultural Statistics 1984 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1984), and from Evelyn Blazer, USDA, ERS, Washington, D.C., private communication, July1985.

34- Gerald M. Boyd, «U.S. Fights Europeans' Wheat Aid,» New York Times, October 17, 1985.

35- Frederick M. Surls, «Widening Scope of Agricultural Reforms,» in USDA, ERS, China: Outlook and Situation Report, Washington, D.C., July 1985.

36- Soviet and Chinese grain production data from USDA, ERS, World Indices.

37- For information onChina's agricultural reform, including changes in procurement

prices and shifting terms of trade, see Surls, «Widening Scope of Agricultural Reforms.»

38- Ibid.

39- Terry Taylor, «China's Farmers Shift Into High Gear,» Foreign Agriculture, USDA, Washington, D.C., April 1985.

40- Ibid.

41- Soviet grain production from USDA, ERS, World Indices; grain import data from USDA, Foreign Agricultural Service, Foreign Agriculture Circular, FG - 13-85, Washington, D.C.,October 1985.

42- Leslie H. Gelb, «Gradual' Changes in Soviet 5- Year Plan,» New York Times, October 14, 1985.

43- Information on China's military budget comes from ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers, and from private communiction, Peng Fei Fei, Chinese Embassy, Washington, D.C., September 1985.

44- Data on Sri Lanka from World Bank, World Development Report.

45- William U. Chandler, Investing in Children (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1985).

46- Brazil's debt from Morgan Guaranty, World Financial Markets; infant mortality and income distribution data from World Bank. World Development Report.

47- Mexico's debt from Morgan Guaranty, World Financial Markets; infant mortality and income distribution data from World Bank, world Development Report.

48- Per capita grain production trends in India and China derived from USDA, ERS, World Indices.

49- For more information on the effects of somking on life span and health, see Chapter 8; estimate of famine deaths in Africa from U.N. Economic Commission for Africa, «Second Special Memorandum by the ECA Conference of Ministers: International Action for Relaunching the Initiative for Long - Term Development and Economic Growth in Africa,» Addis Ababa, April 25-29, 1985.

50- Data on Soviet cigarette use cited in U.S. Department of Health and Human Services, Office of Smoking and Health, translated abstract of A.G. Shevchuk and R.N. Tarasova. «The Organization of Antismoking Education,» Zdravookhraneniye Rossiyskoy Federatsii, Vol. 5, 1983; for a discussion of declining life expectancy and the role of Smoking and alcoholism - related illnesses in the Soviet Union, see Murray Feshbach, «Issues in Soviet Health Problems,» in Joint Economic Committee, U.S. Congress, Soviet Economy in the 1980's: Problems and Prospects (Washington,

D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983). information on alcoholism and somking camaigns from Dr. Galina V. Sdasyuk, Senior Research Associate, Institute of Geography, Academy of Sciences of the USSR, (Washington, D.C., private communication, July 23, 1985, and Dr. Sergey M. Rogov, First Secretary, institute of United States and Canadian Studies of the Academy of Sciences of the USSR, Washington, D.C., private communication, October 15, 1985.